قمتان: أفريقية - هندية
وأفريقية - صينية بمشاركة مصرية

هنادى رشدى سلطان
الهيئة العامة للاستعلامات

يدرك العالم جيدا مدى أهمية القارة الأفريقية، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، وبناء عليه تنعقد القمم واحدة تلو الأخرى وكان آخرها (قمة منتدى الهند – أفريقيا بنيودلهي، وقمة منتدى الصين - إفريقيا بجوهانسبرج) .. حيث يمكن القول إنه بين العملاق الصيني والمارد الهندي اللذان يصل إجمالي عدد سكانهما إلي ٢,٥ مليار نسمة، أي٣٧ % من إجمالي سكان العالم، قد تختلف آليات تنفيذ الاستراتيجيات ولكن الأهداف والمحاور واحدة، من حيث سعيهما إلى تأمين مواردهما ، وتحقيق مصالح اقتصادية أخرى من بينها فتح أسواق جديدة وتوسيع معدلات التجارة في المنطقة

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القمتين انعقدتا في مرحلة مهمة من تاريخ أفريقيا بعد أن اتخذت القارة منحى إيجابياً يمكنها من الحفاظ على ثرواتها ومواردها الطبيعية في عصر ندرة الطاقة والمواد الخام ، واستفادت من تجارب الماضي ، فلم تعد دول القارة تحتمل أن تدخل في تحالفات تخلو من علاقات تعاون متكافئة بين الطرفين ، وفى هذا الإطار تبدو مخرجات هاتان الجولتان في إطار إصرار الدول الأفريقية علي أن تكون هناك ضمانات للتمويل وآلية للتنفيذ، وهذه الشروط هي التي سوف تحدد آلية التعاون مع القارة من الآن فصاعدا.

أولا : قمة منتدى الهند – أفريقيا بنيودلهي

١- ظروف انعقاد القمة وأهمية توقيتها:

انعقدت القمة الهندية الأفريقية الثالثة في الفترة من ٢٦-٣٠ أكتوبر ٢٠١٥ بمشاركة أكثر من ٤٥ رئيس دولة ورؤساء الوفود من ٥٤ دولة أفريقية ، بالإضافة إلى الهند ، وجاءت هذه القمة في توقيت هام بعد أقل من عام واحد على القمة الثانية الأوروبية الأفريقية التي عقدت في ديسمبر ٢٠١٤ ، وقبل شهر واحد من استضافة اليابان لمؤتمر التنمية الأفريقية الرابع لمناقشة القضايا المتعلقة بمساعدة أفريقيا، وتعد الشركة الهندية- الأفريقية شركة وليدة بدأت في عام ٢٠٠٨ مع

القمة الأولى التي استضافتها نيودلهي، وتلاها القمة الثانية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ٢٠١١ التي أسفرت عن تشكيل إطار للشراكة وتبادل الخبرات والتجارب بين الهند ومجموعة الدول الإفريقية بهدف إرساء شراكة هندية- إفريقية قائمة على المصلحة المشتركة، فيما تختلف الدورة الثالثة عن سابقاتها من حيث أن الهند هي من وجهت الدعوة للدول الإفريقية دون المرور عبر الاتحاد الإفريقي ، كما تم في الدورتين السابقتين.

٢- أهمية الشراكة للطرفين :

تعتبر الشراكة الأفريقية الهندية خطوة مهمة نحو توطيد التعاون الأفريقي مع القوة الصاعدة بهدف إحداث توازن في العلاقات مع القوي الخارجية، وفى الوقت نفسه الاستفادة من التجربة الهندية في العديد من المجالات من بينها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات، والتعليم، والأدوية والطاقة المتجددة ، وكذا تعزيز التعاون مع الهند في الزراعة والصناعة والتكامل الإقليمي ونقل الخبرات والحصول علي مساعدات فنية وإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، وبالمثل القارة الأفريقية لديها أيضا مجالات تميز ليس فقط لكونها قارة مصدرة للمواد الخام، ولكن ينظر إليها من منطلق أن هناك إنجازات حققتها بعض الدول، ومن بينها مصر فى العديد من المجالات، ويمكن أن يتم التعاون فيما يسمى بالتعاون الثلاثي مثل تعاون مصر- والهند لدعم الدول الأفريقية الأقل نموا ، بالإضافة إلى سعى الهند لتنويع مصادرها من الطاقة والموارد الطبيعية والمعدنية التي تزخر بها القارة الأفريقية كالذهب واليورانيوم و الألماس والنفط) ، فضلا عن رغبة الهند فتح أسواق جديدة في القارة الأفريقية في ضوء ملائمة المنتج الهندي مع الأسواق الأفريقية لرخص ثمنه ، كما أن للهند أهداف أخرى تسعيها للحصول علي مقعد دائم في مجلس الأمن، واحتياجها للدعم الأفريقي .

٣- محاور العلاقات الهندية- الأفريقية:

لقد ارتكزت الهند في تواصلها مع الأفارقة على ثلاثة محاور؛ الأول : تاريخي خاص بدعم الهند لحركات التحرر الوطني في أفريقيا بمجرد استقلالها عام ١٩٤٧ عن بريطانيا ، والثاني: يتعلق بانتماء كلا الجانبين إلى مجموعة الجنوب في مواجهة الشمال من خلال مجموعة عدم الانحياز، والـ٧٧، فضلا عن وجود حالة من التقارب في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل رفض التبعية والاستغلال الغربي لموارد دول العالم الثالث والمحور الأخير: يرتبط بوجود ميراث حضاري لكلا الجانبين، فضلا عن وجود حالة من التشابه فيما يتعلق بطبيعة المجتمعين الأفريقي والهندي من حيث التنوع الثقافي والاثني.

٤- آليات تنفيذ الاستراتيجية الهندية في أفريقيا

لقد سلكت الهند مجموعة من المسارات والآليات لتحقيق أهدافها السابقة:

- دعم ميزانية المساعدات الخاصة بإفريقيا التي تقدمها وزارة الشؤون الخارجية الهندية، لتنفيذ المشروعات تركز على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، وقد تم اعتماد أكثر من خمسمائة مليون دولار في السنوات الخمس القادمة.
- أعلنت الهند أنها ستقدّم معاملة تفضيلية للواردات القادمة إلى الأسواق الهندية من الدول الخمسين الأقل نموّاً على مستوى العالم، من بينها ٣٤ دولة من قارة إفريقيا.
- زيادة الائتمان للمشروعات التجارية والصناعية من ٢,١٥ مليار دولار (في الفترة من عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩) إلى ٥,٤ مليارات دولار على مستوى التعاون الثنائي مع الدول أو التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا في السنوات الخمس القادمة.
- زيادة دور القطاع الخاص في عملية الشركة، فضلاً عن الاستفادة القصوى من الشركة بين القطاعين العام والخاص.

٥- أهم قرارات القمة :

أعلن رئيس الحكومة الهندية ناريندرا مودي أن بلاده ستمنح البلدان الإفريقية قروضا ميسرة بقيمة ١٠ مليارات دولار إضافة إلى مساعدة عمومية بقيمة ٦٠٠ مليون دولار و٥٠ ألف منحة دراسية.

تم إصدار وثيقتان الأولى أطلق عليها "إعلان دلهي" والثانية إطار عمل للتعاون المشترك بين الهند والدول الإفريقية، وقد شمل إعلان نيودلهي القضايا الدولية التي تشغل الجانبين كالمصالح والاهتمامات المشتركة، إضافة إلى العديد من القضايا مثل الإرهاب الدولي والقرصنة وتغير المناخ والتنمية المستدامة ، فيما تناولت الوثيقة الثانية ترجمة لإطار التعاون بين القارة الإفريقية والهند في مجالات تميز فيها الجانب الهندي يمكن أن تستفيد منها القارة السمراء مثل: بناء القدرات والتعليم، ونقل التكنولوجيا ، والرعاية الطبية والأدوية، والطاقة المتجددة.

رسمت القمة خارطة طريق مستقبلية للعلاقات الهندية الإفريقية مع أخذ بعين الاعتبار التحولات والتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والمناخية والتكنولوجية الراهنة، كما بحثت القمة سبل تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين الهند وبلدان إفريقيا في مختلف المجالات بجانب زيادة حجم الاستثمارات وإقامة أرضية مشتركة لتعزيز الأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية إضافة إلى مكافحة مظاهر التطرف والفقر.

٦- المشاركة المصرية في القمة:

تعتبر المشاركة المصرية في منتدى قمة الهند- أفريقيا مشاركة مميزة على كافة المستويات بوفد رفيع المستوى ترأسه الرئيس عبد الفتاح السيسي مؤكدا خلال كلمته أمام القمة على أهمية تعزيز التنسيق مع الهند.. فيما يتعلق بالتعامل مع الأنماط غير التقليدية للمخاطر التي تهدد السلم والأمن وفى مقدمتها الإرهاب والقرصنة.. والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي تمتد تداعياتها لتهدد الأمن والاستقرار في المنطقتين، لافتا إلى أهمية الدفع قدما بالتعاون الأفريقي - الهندي في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية وتعزيز جهود الاندماج الإقليمي، واختتم الرئيس كلمته بقوله "إن اجتماعنا اليوم ما هو إلا خطوة على مسيرة التعاون الأفريقي الهندي .. وفى هذا الإطار، فإن مصر باعتبارها بوابة أفريقيا نحو الشرق وجسرا للتواصل مع آسيا ..وفى ضوء ارتباط شعبها على مر العصور بعلاقات تاريخية وثيقة مع الشعب الهندي الصديق .. وامتداد التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي والثقافي بينهما في السنوات الأخيرة إلى آفاق رحبة .. لتؤكد على عزمها المساهمة بفاعلية في الدفع قدما بالشركة الأفريقية/ الهندية ..من خلال المساهمة الفاعلة والبناءة في تنفيذ خطة العمل وإطار التعاون .. وبما يحقق مصالح شعوبنا ويلبى تطلعاتها في إرساء الأمن والاستقرار.. وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة".

شارت مصر فى القمة بصفتين الأولى أن الرئيس السيسي هو رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لتغير المناخ، والثانية أن وزير البيئة المصري هو رئيس مجلس وزراء البيئة الأفارقة ، وشهدت القمة العديد من الاجتماعات من بينها اجتماع الدورة الرابعة لوزراء التجارة وسبقه اجتماع كبار المسئولين الأفارقة والهنود، ثم اجتماع وزراء خارجية الدول الأفريقية والهند من أجل دعم العلاقات المصرية الأفريقية الهندية، وتجدر الإشارة إلى أن علاقات اقتصادية متينة تجمع بين البلدين فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ٥ مليارات دولار ومن المنتظر أن يتطور ليصل إلى ٨ مليارات دولار بنهاية عام٢٠١٦ كما تبلغ الاستثمارات الهندية بمصر ٣ مليارات دولار، وذلك من خلال تواجد ٥٠ شركة هندية.

ثانيا: منتدى الصين - إفريقيا FOCAC

١- ظروف انعقاد القمة وأهمية توقيتها

انعقدت قمة منتدى الصين - أفريقيا بجوهانسبرج عاصمة جنوب إفريقيا في الفترة من ٤-٥ ديسمبر ٢٠١٥، بمشاركة ٣٦ رئيس

دولة وخمسة من رؤساء الحكومات وعدد من نواب رؤساء الحكومات، بالإضافة إلى رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي، تحت عنوان :(تقدم الصين وإفريقيا يداً بيد، التعاون والكسب المشترك من أجل التنمية المشتركة) ويعد منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) الإطار الرئيسي للتعاون والحوار بين الصين والقارة الأفريقية ، وأحد أهم آليات الشركة بين أفريقيا والعالم الخارجي ، وعقدت دورته هذه بالتزامن مع مرور ١٥ عاماً على إطلاق المنتدى، ويتضمن تعزيز التعاون خلال السنوات الثلاث القادمة (٢٠١٦ - ٢٠١٨) ، كما تعتبر هذه القمة هي أول قمة لمنتدى التعاون «الصيني – الإفريقي» تنعقد في القارة الأفريقية، بما يعطى إشارة قوية للعالم حول التقدم المشترك والتعاون المربح للجانبين، يذكر أن المنتدى تأسس بمبادرة صينية، وعقد دورته الأولى في بكين عام ٢٠٠٠، وتولت مصر رئاسته المشتركة مع الجانب الصيني ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٢.

٢- أهمية الشركة بين الطرفين

تأتى أهمية الشركة المتعاظمة بين الصين والقارة الأفريقية في ضوء ما استقر عليه الخبراء من أن هناك مصالح مشتركة لكلا الجانبين، بعيدا عن الرؤى التي تتحدث عن استعمار جديد، حيث سياسة الصين المعروفة بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول والسعي لضمان الحصول على موارد، وفتح أسواق جديدة للسلع الصينية، وتأمين الطاقة من خلال دعم القنوات الدبلوماسية الدولية، كما تحتاج أفريقيا للصين باعتبارها مصدراً للتمويل ، وتوفر لمؤسساتها بشكل سريع سلعاً رخيصة وخدمات وقروضاً يحتاجها المواطن الأفريقي ، والشركة بينهما نستهدف اعتماد أفريقيا على الذات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وإذا ما نظرنا إلى إجمالي سكان الصين وإفريقيا الذي يبلغ نحو ٢,٤ مليار نسمة، بما يشكل ثلث سكان العالم ، فإن تعزيز التعاون بين أكبر دول نامية وأكبر تجمع للبلدان النامية ، لا يعزز محيط التنمية الخاصة بهما فحسب ، ولكن أيضا يصنع نموذجا للتعاون بين «الجنوب والجنوب» وتعزيز قوة الدول النامية، فضلا عن تفعيل التعاون بين «الجنوب والشمال» لتعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة لكل العالم، وفى هذا الإطار قالت نيكوسوزانا زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي إن منتدى الصين- أفريقيا منذ إنشائه عام ٢٠٠٠ أكد إمكانية اللحاق بركب التنمية، وهو ما يتفق مع أجندة التنمية الإفريقية لعام

٢٠٦٣، لنصل إلى الصورة التي نرجو أن تكون عليها إفريقيا، وأشارت إلى أن إفريقيا تنفق ٨٠ مليار دولار سنويا على استيراد الغذاء، وهو ما يؤكد أهمية التعاون في مجال الزراعة لزيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وما يترتب عليه من تشغيل للأيدي العاملة، وخلق صناعات قائمة على الزراعة.

٣- محاور العلاقات بين الصين وأفريقيا

على صعيد التعاون السياسي، يسعى الجانبان إلى تعزيز العلاقات السياسية وتفعيل آليات التنسيق والتشاور السياسي، والتواصل بين البرلمانات والأحزاب السياسية والحكومات في الدول الأعضاء بالمنتدى، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الصين من ناحية، والاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية من ناحية أخرى.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يسعى الجانبان إلى تحقيق التعاون في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، والصناعة، والبنية التحتية، والتجارة، والاقتصاد البحري، والاستثمار، والتمويل والقطاع المصرفي، والطاقة والموارد الطبيعية، والسياحة، وتعزيز التبادل التجاري ليبلغ ٤٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة ب٢٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٤، وزيادة الاستثمارات الصينية في أفريقيا إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة ب٣٠ مليار دولار فى ٢٠١٤.

وعلى صعيد التعاون الأمني والعسكري ، يسعى الجانبان إلى تعزيز السلم والأمن الإقليميين، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وكذلك دعم جهود تفعيل بنية السلم والأمن الأفريقية، ومكافحة الجرائم المنظمة كا الإتجار في البشر والتهريب والجرائم الإلكترونية، وكذلك العمل على تطوير الإطار المؤسسي لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، والنظر في إنشاء مركز صيني أفريقي مشترك للتحكيم.

وعلى صعيد التعاون الدولي، يسعى الجانبان إلى إيجاد نموذج جديد للتنمية يقوم على أسس المساواة والمحاسبة والاحترام المتبادل، والالتزام بتأييد مواقف الطرفين في المحافل الدولية، وتعزيز التنسيق والتشاور حول المسائل المتعلقة بالتجارة والبيئة والسلم والأمن والتبادل الثقافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان.

٤- آليات تنفيذ الاستراتيجية الصينية في أفريقيا

أعلن الرئيس الصيني هشي جين بينغ، في

خطابه أثناء افتتاح القمة أن الصين سوف تقدم ١٠ برامج كبرى لتعزيز التعاون مع إفريقيا في الأعوام الثلاثة القادمة و٦٠ مليار دولار لضمان تنفيذ هذه المبادرات بسلاسة، وأن هذا المبلغ لدعم التنمية بإفريقيا في مجالات الزراعة، والبنية التحتية، والاستثمار، والطاقة، والحد من الفقر، والرعاية الصحية، والثقافة، والسياحة، والتصنيع، حيث ستقدم الصين مساعدات وقروضا بدون فوائد بقيمة ٥ مليارات دولار، فضلا عن قروض ميسرة وائتمانية بقيمة ٣٥ مليار دولار، و٥ مليارات دولار لصندوق التنمية الإفريقي.

و أشار بينغ إلى أن الصين ستعمل على رفع مستوى العلاقات الاستراتيجية مع إفريقيا، موضحا أنه سيتم دعم القطاع الزراعي فى ١٠٠ ألف قرية إفريقية، بجانب التعاون بين المؤسسات الأكاديمية ومركز الأبحاث الزراعية.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية قال الرئيس الصيني إن بلاده تدعم شركائها لإقامة هذه المشروعات فى دول القارة وهناك ٥٠ مشروعا ستنفذها الصين ، كما أعلن أن الصين ستدعم تنفيذ ١٠ مشروعات للطاقة النظيفة وحماية الحياة البرية وإقامة مدن ذكية، حتى لا يكون تطوير التصنيع فى القارة الإفريقية على حساب البيئة، وأكد الرئيس الصيني أن بلاده ستلتزم بزيادة حجم وارداتها من دول القارة الإفريقية ، وأكد دعم الصين لقطاع الرعاية الصحية في إفريقيا من خلال المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض، ومواصلة إرسال الفرق الطبية الصينية لدول القارة، وتقديم الدواء الصيني الجديد لمكافحة الملاريا، وتشجيع شركات الأدوية الصينية على إنشاء مصانع لها في القارة ، كما أعلن إعفاء الدول الإفريقية الأقل نموا من القروض التي لم يتم سدادها حتى ٢٠١٦، وتقديمه منحة بقيمة ٦٠ مليون دولار للاتحاد الإفريقي.

٥- المشاركة المصرية في القمة

شارت مصر في القمة بوفد رفيع المستوى برئاسة المهندس شريف إسماعيل رئيس الوزراء حيث تم إدراج عدة مبادرات بصفة مصر رئيس لجنة تغيير المناخ عن الجانب الإفريقي، مع التأكيد على أن أي اتفاق في تغيير المناخ لابد أن يراعي احتياجات الدول الإفريقية وتوفير الدعم التكنولوجي، كما تم الدعوة للتشاور في مجال السلم والأمن وتعزيز آليات التعاون مع الجانب الإفريقي نظرا لما تعانيه بعض الدول الإفريقية من نزاعات في ضوء تولي مصر مقعدها في مجلس الأمن الدولي، وإيجاد مقاربة

شاملة لمكافحة الإرهاب من الناحية الأمنية والفكرية والاقتصادية، ودور الأزهر في نشر الإسلام السمح ، فضلا عن عرض ما قامت به مصر من جهود في تعزيز مجال التجارة في إفريقيا وما له من انعكاس على الشريك الصيني حيث إن مصر عضو في الاتحاد الإفريقي ، فضلا عن رعايتها لأكبر منطقة تجارة حرة في إفريقيا تضم ٢٦ دولة .

كما ركز إسماعيل، على أهمية التعاون الصيني الإفريقي وفق أسس المصلحة المشتركة وضرورة المساهمة الصينية في عمليات ومشروعات التنمية بالقارة الإفريقية، وتطرق إلى الجهود التي بذلتها مصر لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وفرص الاستثمار الهائلة المتوفرة في مصر.

يذكر أن التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا تعدى ٢٢٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن يتجاوز ٤٠٠ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وفي مجال الاستثمار المباشر وصل ٣٠ مليارًا وسيرتفع إلى ١٠٠ مليار في ٢٠٢٠، إضافة إلى أن الصين قدمت قروضًا إلى الدول الإفريقية عام ٢٠١٤ بلغت ٢٣ مليار دولار.

٦- قرارات القمة

صدر عن القمة وثيقتين الأولى إعلان جوهانسبرج والثانية تناولت خطة العمل..

يعد إعلان جوهانسبرج بمثابة وثيقة سياسية تعكس مبادئ وأهداف الشركة الصينية الإفريقية، وأولويات تعزيز التعاون بينهما، بالإضافة إلى المواقف المشتركة بينهما تجاه القضايا الدولية ومتعددة الأطراف وتضمن رؤية الجانبين لتعزيز الشركة الاستراتيجية بينهما ، وأكد على الترابط والتكامل بين استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من ناحية، وبرامج تعزيز التكامل والاندماج الإقليمي التي يتبناها الطرفان من ناحية أخرى ، وذلك بالتنويه بمبادرتي الصين ":طريق واحد حزام واحد" و"طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين" ، وكذا برنامج الاتحاد الأفريقي "أجندة ٢٠٦٣" ، وخطة العمل العشرية الأولى لتنفيذه والربط بين المبادرات الصينية والأفريقية.

أما الوثيقة الثانية تناولت خطة عمل الدورة السادسة لمنتدى التعاون الصيني-الأفريقي للأعوام ٢٠١٨/٢٠١٦ وأطلق عليها خطة عمل جوهانسبرج وهى ترجمة للإعلان السياسي الذي دعا إلى وضع رؤية مستقبلية لكيفية تعزيز الشركة بين الجانبين خلال سبعة مجالات أساسية يتطلع الجانبان لتعزيز التعاون

فيها خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهم : التعاون السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والأمني فضلا عن العلاقات على مستوى الشعوب، والتعاون الدولي.

خاتمة

اذا ما تابعنا تفاصيل تلك القمتين والاثار الاقتصادية والسياسية ومدى نجاح استراتيجية كل منهما وصولا للأهداف ، سيتضح ما يلى :

اولا : ان الاستراتيجية الهندية تقوم على تحقيق أقصى استفادة بأقل تكلفة، نظرا لمحدودية امكانيات الهند، عبر دراسة دقيقة لاحتياجات السوق الأفريقية، والمناطق التي يمكن النفاذ منها دون حدوث مواجهة مع المنافسين الدوليين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو الإقليميين الصين واليابان، وتتجه الهند إلى التركيز على بعض المناطق الأفريقية سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، وفي هذا الصدد تم تبني برنامج "التركيز على أفريقيا" في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وكانت الدول المستهدفة هي إثيوبيا وغينيا وموريشيوس، ويبدو أن هذا الاختيار لم يكن عشوائيا، فقد اختارت الهند دولا تتمتع بالقرب الجغرافي النوعي بالنسبة لها، فضلا عن أن هذه الدول ساحلية -على المحيط الهندي- باستثناء إثيوبيا .

ثانيا : تقدم الصين دعما يتسم بالسخاء حيث إن حجم المعونات المقدمة من الصين تفوق تلك المقدمة من الهند بمراحل إذ وعدت الصين بتقديم عشرين مليار دولار لتمويل البنية الأساسية والتجارة في أفريقيا في السنوات الثلاث القادمة، في حين أن الهند تعهدت بتقديم مليار دولار فقط لدول غرب أفريقيا مقابل الحصول على البترول أي أن المساعدة مشروطة ، كما تعهدت الصين بمضاعفة مساعداتها للقارة السمراء في الفترة القادمة ، فضلا عن إسقاط الديون المستحقة عن ٣١ دولة (أي أكثر من ٥٨ %) والتي تقدر بملياري دولار، بالإضافة إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري الصيني مع أفريقيا، حيث تعد الصين ثالث أكبر شريك تجاري مع أفريقيا، وبلغ حجم هذا التبادل ضعف حجم التبادل الهندي الذي يقدر بثلاثين مليار دولار.

ثالثا :إن أبرز واهم القرارات في هذه المرحلة هو قرار الاتحاد الأفريقي في قمة أديس أبابا الأخيرة الذي يطالب فيها المفوضية بإعداد تقرير شامل وموضوعي عن مدي التقدم الذي أحرزته المنتديات الأفريقية العالمية سواء مع اليابان أو أوروبا أو الصين وغيرهما، وكذلك مدي التقدم الذي تم التوصل إليه في تطبيق الاستراتيجيات وخطط العمل في الشركات مع أفريقيا بهدف تقييم وتحديد مدي التطابق مع أولويات الاتحاد الأفريقي .